معهـد التخطيـط القومـى

لقاء الخبراء

الموسم العلمى 2018/2017

وقائع الحلقة السابعة

"مبادرة الحزام والطريق: إعادة إحياء طريق الحرير وآثارها المستقبلية على مصر"

تحرير

أ.د/ إجـلال راتب العقيلي

المنسق العام للقاء

د/ أحمد رشـاد الشـربينى

المنسق المساعد

تم عقد الحلقة السابعة من نشاط "**لقاء الخبراء**" للموسم العلمى 2018/2017، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 10 أبريل 2018، حول موضوع "**مبادرة الحزام والطريق: إعادة إحياء طريق الحرير وآثارها المستقبلية على مصر**"، بحضور عدد من الخبراء من خارج المعهد (**السفير/ عزت سعد** مساعد وزير الخارجية الأسبق، والمدير التنفيذي للمجلس المصري للشئون الخارجية، **والسفير جمال بيومي** مساعد وزير الخارجية الأسبق، **والأستاذة شيرين أنور** مدير إدارة آسيا بوزارة التجارة والصناعة، **والأستاذ جمعة مدنى** بوزارة التجارة والصناعة)، وبحضور **أ.د/ أمانى الريس** مدير مركز الأساليب التخطيطية بالمعهد، **وأ.د/ ماجد خشبة** الأستاذ المتفرغ بمركز الأساليب التخطيطية، **د/ هبة جمال الدين** المدرس بمركز الأساليب التخطيطية، **بالإضافة إلى عدد من أساتذة مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.**

وقد دارت المناقشات حول العرض التقديمى الذى قدمه كل من أ.د/ ماجد خشبة، د/ هبة جمال الدين، والذى تعرض للمحاور التالية:

- استراتيجية الصين الكبرى: مقدمات وخلفيات استراتيجية لمبادرة الحزام والطريق.
- المبادرات المنافسة والموازية وأدوات الدعم الاقتصادي لمبادرة الحزام والطريق.
- السياق العالمي للمبادرة: الرؤية الصينية للصعود مقابل التنظيم العالمي.
- الخريطة الدبلوماسية للترويج للمبادرة.
- المبادرة والمحيط الجغرافي لمصر.
- الشراكة الاستراتيجية لمصر والصين.
- السيناريوهات المستقبلية لتعظيم العائد الاقتصادي والسياسي من المبادرة.

وقد أشار الحاضرون فى بداية النقاش إلى أن طريق الحرير يعد من أقدم الطرق التجارية التى عرفها العالم، حيث يعود تاريخه إلى عام 200 سنة قبل الميلاد، وكان عبارة عن عدة طرق (بحرية وبرية) مترابطة تمتد من جنوب شرق إلى شمال غرب الصين، تسلكها السفن والقوافل التجارية مروراً بآسيا حتى غرب أوروبا، وقد احتفظ هذا الطريق بأهميته التجارية والاستراتيجية حتى اندثر بمرور الوقت مع تغيرات القوى الاقتصادية، ومع تغيرات السوق والتقدم الملحوظ في زياده القوه الاقتصادية للصين.

وقد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ في سبتمبر **٢٠١٣** رؤيته المبتكرة الجديدة لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وتسمى هذه المبادرة اختصاراً « الحزام والطريق» ، وتهدف إلى بناء نهضة اقتصادية وثقافية كبرى على

طول طريق الحرير سواء القديم أو الجديد، وبناء آليات للتعاون الاقتصادي والثقافي والإنساني تسعى إلى رفاهية كل الشعوب المطلة على هذا الطريق. وبدأت المبادرة خطواتها الفعلية عام 2015، وتعمل مبادرة الحزام والطريق على ربط الصين بقارات أوروبا وآسيا وأفريقيا بواسطة شبكة هائلة من الطرق البرية و البحرية و المناطق اللوجيستية التي تقوم على خدمه الطريق ورحلات التجارة بتكلفه تقدر بحوالي تريليون دولار مروراً بنحو65 دولة في الثلاث قارات، وتتضمن هذه الشبكة خطوطاً لسكك الحديد الحديثة فائقة السرعة من جنوب شرق الصين، وشمال غرب الصين إلى روسيا وأوروبا تكون قادرة على تغيير وإعادة تشكيل الأنماط الاقتصادية والتجارية العالمية، خاصة الآسيوية لصالح الصين.

هذا علماً بأن الصين رحبت بمشاركة دول الشرق الأوسط في المبادرة لما تحظى به من أهمية استراتيجية ولوجيستية كبيرة تساهم في ربط أسواقها بالدول الأوروبية والآسيوية، وفي الوقت نفسه، مبادرة حكومات المنطقة بتوثيق تعاونها مع الصين في هذا الشأن، وفي الآونة الأخيرة وقع الطرفان عدداً من مذكرات التفاهم والاتفاقات لتعزيز استثمارات البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المبادرة.

وأُشير في المناقشات إلى أن زيادة التعاون الاقتصادي بين مصر والصين يأتي على رأس ملف التعاون المشترك بين البلدين خاصةً وأن الصين تعد أكبر شريك تجاري لمصر وفي المقابل تأتي مصر في الترتيب الثالث كأكبر شريك تجاري للصين في القارة الأفريقية، لافتاً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ العام الماضى ما يقرب من 11 مليار دولار وأن الميزان التجاري يميل بشكل كبير لصالح الجانب الصيني، مؤكدًا على ضرورة تضافر الجهود المشتركة لتحقيق التوازن التجاري بين البلدين. وأن الصين تحتل المرتبة الـ21 فى قائمة الدول الأجنبية المستثمرة في مصر بإجمالي استثمارات تبلغ نحو 600 مليون دولار فى ما يقرب من 1320 مشروعاً وأن الاستثمارات الصينية في مصر تتركز في عدد كبير من القطاعات الاستثمارية أهمها القطاع الصناعي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

بالإضافة إلى أن الاتفاق الذى تم توقيعه فى ديسمبر 2016 والخاص بتبادل العملات بين الصين ومصر (اليوان – الجنيه المصري) من شأنه أن يساعد على دعم العلاقات التجارية والعلاقات الاقتصادية بين مصر والصين.

كما استعرض الحاضرون العقبات التي يحتمل أن تواجه المبادرة ومنها:

1- التوترات الجيوسياسية والأمنية في بعض الدول المشاركة في المبادرة، التي تعاني من أزمات عديدة على الصعيدين الأمني والسياسي، بشكل قد يؤدي إلى تعطيل تنفيذ العديد من المشاريع.

2- ارتفاع تكاليف تطوير مشاريع المبادرة، فاستناداً إلى تقديرات شركة "برايس كوبرز ووترهاوس"، تحتاج الصين إلى تعبئة ما يصل إلى تريليون دولار لتنفيذ المبادرة، وذلك بالتزامن مع مخاوف بشأن ما إذا كانت الصين، بسبب تباطؤها الاقتصادي، قادرة على تمويل المشاريع وتحقيق أرباح كبيرة منه أم لا.

3- عدم الحصول على التأييد الدولي للمبادرة بشكل كامل. إذ أن هناك عددًا من الدول التي أبدت تحفظها على المشروع في الآونة الأخيرة مثل ألمانيا التي اشترطت تقديم ضمانات لحرية التجارة والمنافسة للمشاركة بالمبادرة. كما أكدت الهند معارضتها للممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني، وهو مشروع رئيسي ضمن المبادرة، والذي من المقرر أن يمر عبر منطقة كشمير المتنازع عليها مع باكستان.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن الصعوبات التمويلية والتنفيذية المتعددة التي تواجه المبادرة قد تضع سقفًا وحدودًا للمكاسب التي يمكن أن تجنيها المنطقة من المبادرة.

وفى سياق الحديث عن الآثار المستقبلية للمبادرة على مصر، أشار العرض التقديمى (المشار إليه بعاليه) إلى السيناريوهات المستقبلية لتعظيم العائد من هذه المبادرة على النحو التالى:

أولاً: السياق الدولي والاقليمي

- **السيناريو الأول: التعاون بحذر مع الاتفاقية**

المميزات

- احتواء الحذر الأمريكي تجاه التعاون الصيني في المنطقة
- البقاء على الحياد دون أن تكون مصر طرفاً في التصعيد بين الجانبين
- فرصة لتقييم التعاون الصيني مع دول أخرى كتجربة تستحق الدراسة للاستفادة منها، كوضع العمالة المحلية مقابل العمالة الصينية في مشروعات البنية التحتية على سبيل المثال

التحديات

- استغلال قوى أخرى للدعم الصيني للمنطقة والاستفادة منها لتصبح قوى اقليمية
- تقل هامش الحركة المصرية وفرص المناورة في السياسة الخارجية المصرية خاصة في ظل تقلب الموقف الامريكي تجاه الدور المصري

- الفرص الاقتصادية الضائعة (مثل الاستثمارات الصينية والدعم الصيني في شكل قروض أو منح...الخ)

•السيناريو الثاني: تقوية التعاون وسرعة التعاطي مع الجانب الصيني (دعم المكانة الاقليمية)

المميزات

- دعم المكانة الاقليمية لمصر في ظل تغير معايير التحالفات الإقليمية
- التاكيد للصين أن المنطقة العربية ومحيطها الاقليمي لا مفر له بدون القيادة المصرية
- زيادة هامش المناورة والحرية في رسم السياسة الخارجية لمصر
- دعم الصين كقوة دولية لتحقيق الاستقرار بالإقليم في بعض الصراعات القائمة
- مساعدة الصين لمصر في محاربة الإرهاب بالأسلحة وبالوجود والنفوذ في الدول الأفريقية محط اهتمام الإرهاب في هذه المرحلة الجديدة
- توسط الصين في حل التوترات السياسية بين دول المبادرة خاصة بين مصر وأثيوبيا وتركيا وقطر
- هذا علاوة على المكاسب الاقتصادية.

التحديات

- وجود احتمالية التصعيد الأمريكي (لكن في اطار التعاون مع الصين، ومع الوقت يمكن احتواء هذا التهديد عبر الآلية الدبلوماسية النشطة التي ستزداد هامش مناورتها)
- قد تتطلب مزيد من التطبيع مع إسرائيل في إطار المبادرة خاصة على المستوى الشعبي (إلا أن هذا يطرح تساؤل حول مدى قدرة مصر على وضع قيود بالتشاور مع الجانب الصيني لوضع التطبيع شريطة التقدم في وضع قضية انشاء الدولة الفلسطينية واستقلال الدول العربية المحتلة كالجولان ومزارع شبعا بلبنان)
- بحث مشكلة وضع العمالة المصرية مقابل العمالة الصينية خاصة أن في مصر والصين زيادة سكنية كبيرة (هذا يمكن تحديده في العقود بداية بنسبة لا تقل عن 50%)

•السيناريو الثالث: التعاون وسرعة التعاطي مع طرح فرص للمكاسب الإقليمية

المميزات

أ. **على المستوى الأفريقي:**

- سيقوى العلاقات المصرية الأفريقية، حيث تحرص مصر على صالح أشقائها من الدول الافريقية كالمغرب، والسودان، والكاميرون، وزيمبابوي.

- سيقوي علاقة مصر مع الدول الأفريقية المنكمشة التي تتفاوض مع الصين لصالحها
- سيفيد مصر عبر التبادل التجاري مع الدول المنكمشة
- سيفيد مصر لاحقاً بالمحافل الدولية لأنه سيؤكد مرة أخرى على الدعم المصري الأفريقي المستمر
- سيدعم الوجود المصري مقابل التهديدات الأجنبية المناوئة لها في تلك الدول
- سيخلق دائرة جديدة من التحالفات المصرية الأفريقية
- سيزيد من حصة القارة الأفريقية من المبادرة

ب. **على مستوى العلاقات المصرية الصينية:**

- سيؤكد للجانب الصيني أن مصر هي البوابة الحقيقية للقارة الأفريقية فهي تتحدث كقوى إقليمية وقوى قارية كبيرة تسعى لفائدة مشتركة
- سيؤكد للجانب الصيني أن مبدأ المنفعة المتبادلة (Win–Win) يجب مراعاته للجميع خلال المبادرة
- سيساهم في التأكد من أن مصر ليست نقطة عبور في المبادرة فقط ولكن شريك رئيسي بها

ج. **على المستوى الاقتصادي:**

- سيخلق دخل مادي آخر لمصر بجانب قناة السويس بل سيعمل على إحياء مدن أخرى سيمر بها الخط مما يتطلب بنية لوجستية كبيرة وعمال مهرة في مجال اللوجستيات
- سيقلل من التهديد المحتمل لمصر من الخط البديل باسرائيل
- سيخلق سوق جديد لمصر مع الدول الأفريقية
- سيخلق فرص زراعية وتجارية واقتصادية مع الدول المنكمشة ومصر خاصة التي ستقع على خط السكة الحديد.

التحديات:

- تكلفته العالية كما أنه قد يستغرق وقت زمني طويل لكنه قد يتم على مراحل
- ارتفاع تكلفة تأمينه
- قد تشعر الولايات المتحدة بتهديد نفوذها في أفريقيا
- يحتاج إلى مفاوض قوي لاقناع الجانب الصيني بضرورة خلق فرصة لمصر مقابل مساهمة الصين في خلق تهديد جزئي بقناة السويس لإسرائيل

ثانياً: السياق الوطني

- **السيناريو الأول: التعاون في المناطق القائمة فقط**

المميزات

- عدم تحمل الموازنة العامة للدولة لأعباء جديدة
- انتظار عائد المشروعات كمشروعات تجريبية Pilot ودراسة الفرص والتحديات
- دراسة نجاح الشراكة الصينية مع مختلف القطاعات المصرية والشركاء المصريين المعنين خاصة في ظل اختلاف الثقافات وتشويه الغرب للشراكة الصينية
- تقليل التهديد الخاص بمشكلة نسبة العمالة المصرية مقابل العمالة الصينية في إطار المشروعات الجديدة

التحديات

- اتجاه الشركات الصينية إلى دول اخرى للحصول على الخدمات التي لا تجدها بالسوق المصري كالخدمات اللوجستية التي تفتقدها مصر مقابل إسرائيل على سبيل المثال التي لديها مدن لوجستية كاملة علاوة على أن الكفاءات الفنية الماهرة في المجال اللوجيستي قليلة في ظل عدم كفاية الجامعات والمعاهد المتخصصة لهذه العمالة.
- تقليل العوائد الممكنة لمصر ودورها الإقليمي
- ضياع فرصة مصر في ربط المشروعات الصينية برؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 مما يقلل فرص تعظيم العائد السنوي

- **السيناريو الثاني: تعظيم الفائدة المصرية عبر ربطها بخطط التنمية وباحتياجات الاقتصاد والمجتمع المصري (خطة 2030) وتخصيص جهة مصرية تتبع رئيس الوزراء تطلع بمتابعة هذا المشروع العملاق**

المميزات

- تحقيق الربط بين خطط التنمية والاستثمارات المختلفة
- تحقيق التنمية المتكاملة وتعظيم الاستفادة من الجانب الصيني
- مساعدة مصر في تحديد الفرص والتحديات وما تحتاجه من الصين ومعرفة مدى استجابة الصين، ومن ثم مراجعة موقفها وتعاطيها مع التعاون المصري الصيني في ظل السخط الأمريكي من الوجود الصيني والمبادرة
- تعظيم دور الصين بدلاً من الاعتمادية المصرية على التمويل والاستثمار الأمريكي

- سيخلق فرص لتمويل المشروعات التنموية بدون مشروطية دولية كما تفعل أمريكا والمؤسسات الغربية والجهات المانحة للجمعيات المصرية

تكاليف موازية

- تحسين البنية التحتية كشرط هام لتوفير مقومات التعاون خلال هذا المشروع
- الالتزام بالتنفيذ في المواعيد المخططة وسرعة التجاوب مع الجانب الصيني لكسب دعمه المستمر.
- بناء معاهد تعليمية في مجال الدراسات اللوجستية لدعم المشروعات الصينية المطلوبة
- مجهود تنسيقي بين الوزرات ووزارة الخارجية التي ستطلع بمهمة التفاوض مع الجانب الصيني

❖ أهم ما توصل إليه اللقاء من نتائج:

أولا : نتائج ذات صلة بنطاق ومضمون مبادرة الحزام والطريق :

1. **أهمية فهم المبادرة في سياق رؤية الدول أو القوى الكبرى لشكل ومستقبل العالم،** وهو الأمر المرتبط بحدود القوة الشاملة للدول الكبرى من جهة واستراتيجياتها الوطنية والكونية من جهة أخرى.
2. **أهمية تحليل المبادرة فى إطار ديناميكية وتشابكية وتركيب الأفكار والمتغيرات الـ 21 لإعادة تغيير شكل العالم،** وفى إطار علاقاتها المترابطة مع مبادرات تنموية عالمية واقليمية أخرى فاعلة مثل: تجمع بريكس BRICS وغيرها.
3. **الصين ودور استراتيجي جديد للتجارة فى مستقبل العالم،** حيث ترى القيادة السياسية الصينية أن التجارة تمثل (محرك رئيسي) وقوة دافعة أساسية فى إعادة رسم خريطة العالم، حيث تحمل التجارة مضامين تنموية شاملة إنسانية وثقافية وحضارية وسياسية بجانب المضامين الاقتصادية.
4. **أبعاد عالمية وداخلية أيضا للطموح الاستراتيجي الصيني،** حيث ينبغي تحليل حدود ودوافع ومضامين هذا الطموح وتحالفاته وانعكاساته المتوقعة عبر الحدود خاصة في أفريقيا. بالإضافة إلى فهم وتحليل أبعاد وتوجهات هذا الطموح تنمويا على مستوى الداخل الصيني أيضاً والتركيز الجديد على التنمية التكنولوجية والمعرفية، والتنمية الإقليمية المتوازنة، والاعتبارات البيئية.
5. **جدية الصين فى تحويل مبادرة الحزام والطريق إلى واقع عملي عبر العالم،** حيث تتضمن المبادرة آليات عملية متعددة من أبرزها:

- أدوار المؤسسات التمويلية مثل صندوق طريق الحرير SRF، والبنك الآسيوي للاستثمار فى البنية التحتية – AIIB، فضلا عن الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف وغيرها.
- أدوار مراكز الفكر والبحث فى الصين، والتي تقوم بدراسات شاملة ومستمرة تشمل كافة مناطق العالم لدعم خطط ومبادرات الدولة الاقتصادية/ التجارية عبر الحدود.

ثانيا : نتائج ذات صلة بالفرص المتاحة لمصر فى إطار المبادرة:

1. **تنشيط السياحة الصينية،** حيث تشير الأرقام إلى آفاق واعدة لتنشيط تلك السياحة.
2. **تنويع وتوسيع فرص الاستثمارات الصينية المتنوعة فى مصر،** بما فى ذلك قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات اللوجستية وتجارة الترانزيت خاصة العابر إلى أفريقيا.
3. **تنمية القطاع الصناعي،** وعلى الأخص الاستفادة من خبرات تطوير المناطق والمجمعات والحدائق والمشاركات الصناعية (على غرار تجربة شركة TEDA – الصينية بمنطقة قناة السويس).
4. **زراعة وتنمية الصحارى المصرية،** حيث يمكن توظيف الخبرات الصينية المتطورة فى هذا المجال، والتي تضمن زراعتها بنفس كفاءة الأرض الطينية.
5. **التعليم والابتكار ونقل التكنولوجيا،** والتركيز على برامج نقل المعرفة الفنية والتدريب وتوطين واكتساب التكنولوجيا فى كافة مجالات التعاون مع الجانب الصيني.
6. **تطوير (خطوط إنتاج استراتيجية) لبعض السلع الحيوية ذات التنافسية التصديرية،** مع تخصيص جانب منها لسد الاستهلاك المحلى بالتعاون مع الجانب الصيني.

ثالثا : نتائج ذات صلة بمتطلبات استغلال المبادرة والتعامل الإيجابي معها فى مصر

1. **تطوير قدرات التخطيط الاستراتيجي فى مصر،** بما يتطلبه من بناء رؤية استراتيجية تنموية شاملة، ضمان استقلالية القرار الاقتصادي، واختيار نموذج التنمية البديلة الأفضل لمصر.
2. **إعادة الاعتبار لدور مراكز الفكر والبحث الوطنية،** لدعم المخطط ومتخذ القرار، (بما يتضمنه ذلك من دراسة تأسيس **وحدة للدراسات الصينية** بمعهد التخطيط القومى).

3. **التركيز على تنمية وتطوير قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار فى المجتمع والاقتصاد،** مع الاستفادة من الخبرات العالمية، بما فيها الصينية، في هذا المجال.
4. **تطوير وسائط وآليات التنسيق والتعاون المصري/ الصيني** (اتحادات، لجان عمل نوعية، جمعيات)، كذلك التعاون بين مراكز الفكر والمراكز البحثية فى كل من مصر والصين.
5. **تطوير رؤية استراتيجية مصرية جديدة نحو أفريقيا،** تتضمن كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، وتأخذ فى اعتبارها المشروعات والمبادرات التنموية العالمية مثل أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – SDGs، ومبادرة الحزام والطريق، وغيرهما.
6. **تعزيز القدرات اللوجستية على المستويين الوطني والإقليمي،** وعلى الأخص: هياكل وشبكات النقل المحلية والإقليمية خاصة العابرة للحدود إلى أفريقيا (برية– سكك حديدية، وغيرها)
7. **طرح مبادرات مصرية، حكومية وغير حكومية،** للاستفادة من فرص التمويل المرتبطة بالمبادرة بما فيها فرص التمويل، والتركيز على المناطق الإقتصادية مثل: قناة السويس، وجنوب مصر.
8. **مشاركة أكبر للجهات الحكومية المعنية فى الفعاليات الخاصة بالشأن الصيني،** خاصة وزارات الخارجية، النقل والمواصلات، التجارة والصناعة، السياحة، وغيرها.
9. **دراسة وتتبع وتحليل سلوك المنافسين فى التعامل مع المبادرة وغيرها من المبادرات،** واستخلاص الخبرات والدروس المستفادة لمصر (خاصة تجارب المغرب، اسرائيل وجنوب أفريقيا)